

ملخص محضر جلسة
ندوة الرؤساء
بتاريخ 20 ديسمبر 2017

❖ جدول الأعمال:

1. متابعة توصيات ندوة الرؤساء المنعقدة في 24 جويلية 2017،
2. النظر في مذكرة حول تحسين الأداء وتنظيم العمل الرقابي للمجلس،
3. ضبط برنامج العمل التشريعي والرقابي للثلاثي الأول من سنة 2018.

❖ أهم المداولات والتوصيات المنبثقة عن ندوة الرؤساء:

بدعوة من رئيس مجلس نواب الشعب، انعقدت ندوة الرؤساء يوم الأربعاء 20 ديسمبر 2017 للنظر في جدول الأعمال المشار إليها أعلاه، وقد إفتتح السيد رئيس المجلس الاجتماع بالترحيب بالحضور، مذكرا بأنه تم تنفيذ جل القرارات المتمخضة عن ندوة الرؤساء المنعقدة بتاريخ 24 جويلية 2017 مثلما يبرزه جدول المتابعة الموزع على الحضور، وبيّن أنه سيتم في هذه الجلسة عرض:

- 1- مذكرة حول تحسين الأداء وتنظيم العمل الرقابي للمجلس من أجل دفع العمل الرقابي ودعم نجاعته وإرساء تقاليد ثابتة في هذا المجال،
- 2- مشروع روزنامة للعمل التشريعي والرقابي للثلاثي الأول من سنة 2018 من أجل إرساء رؤية واضحة للعمل النيابي وإضفاء مزيد من النجاعة على برمجة وتخطيط عمل المجلس وتسهيل عملية المتابعة من خلال التنسيق بين اللجان ومكتب المجلس.

1- المذكرة حول تحسين الأداء وتنظيم العمل الرقابي للمجلس :

تولى السيد حسونة الناصفي، مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع الحكومة ورئاسة الجمهورية، تقديم مذكرة تم إعدادها من قبل وحدة متابعة العمل الرقابي المحدثة بمجلس نواب الشعب وتتضمن محورين أساسيين:

* المحور الأول: مزيد تفعيل آليات الرقابة التقليدية المعمول بها منذ انتخاب المجلس:

✓ الأسئلة الكتابية: الحرص على توجيه مراسلات تذكير إلى رئاسة الحكومة لحثهم على تقديم أجوبتهم في الآجال طبقا للنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب باعتبار تزامن الأسئلة مع بعض الأحداث الوطنية والمواضيع الحساسة في ظرف معيّن. واعتبر أن مسألة متابعة الإجابات والمعطيات المقدمة هامة. كما أشار إلى ضرورة مزيد التنسيق مع أعضاء الحكومة بخصوص تنظيم الجلسات العامة المخصصة للأسئلة الشفاهية والنظر في تحديد اليوم المناسب لعقد هذه الجلسات.

✓ المداخلات وفقا للفصل 118 من النظام الداخلي: بدأ العمل منذ الدورة الحالية في إعداد ملخص حول تدخّل النائب وتوجيه نسخة إلى الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب وضرورة متابعة مآل هذه الملاحظات واعتماد السلطة التنفيذية لها.

✓ جلسات الحوار مع الحكومة: تم بقرار من مكتب المجلس وبالاتفاق كذلك مع رئيس الحكومة تخصيص جلسة شهرية لقطاع من القطاعات المعينة طبقا لمقتضيات النظام الداخلي وذلك حسب روزنامة تم اقتراحها في الغرض وسيتم عرضها على مداولة ندوة الرؤساء ثم على مصادقة مكتب المجلس.

* المحور الثاني: تحسين الأداء وتنظيم العمل الرقابي بإرساء تقاليد جديدة في العملية الرقابية:

✓ متابعة إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بتنفيذ القوانين: إذ ستتولى الوحدة المعنية متابعة مدى التزام الحكومة بإصدار هذه الأوامر في أجل لا يتجاوز 6 أشهر من إصدار القانون.

✓ تقييم السياسات العمومية وإضفاء مزيد من النجاعة على أعمال اللجان الخاصة: إقتراح تكليف اللجان الخاصة في كل دورة نيابية بدراسة ومناقشة موضوع معين من محاور السياسات العامة للدولة كالسياسات الحكومية الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية على أن تخلص إلى نتائج عملية ملموسة وتقارير بعيدة عن الجانب السردي. واقترح السيد حسونة الناصفي عقد جلسات عمل بين رؤساء اللجان الخاصة ومكتب

المجلس لتحديد المحاور المتعلقة بالسياسات العامة، مشيراً إلى ضرورة تكوين مستشاري اللجان الخاصة في مجال تقييم السياسات العمومية لتحقيق النقلة النوعية للعمل الرقابي وتنظيم سلسلة من الورشات للتعمق في منهجية تقييم هذه السياسات العامة بمشاركة كل أعضاء المجلس.

✓ الرقابة على العمل الحكومي من خلال التقارير السنوية التي يتم إعدادها من قبل مختلف هياكل الرقابة في الدولة كمحكمة المحاسبات والبنك المركزي والموقّق الإداري، مشيراً إلى غياب المتابعة داعياً إلى ضرورة تنسيق العمل الرقابي لمجلس نواب الشعب ليكون متلائماً مع إفرازات هذه التقارير الرقابية الصادرة عن هذه الهياكل الرسمية.

✓ التقييم والمتابعة للجلسات العامة المخصصة لمناقشة التقارير التي تعدّها لجنة التنمية الجهوية، في ظل أهمية المشاريع التنموية للجهات وخاصة منها المشاريع المعطلة مضيافاً بأن الحل يكمن في مبادرات تشريعية تصدر عن نواب الشعب لتخطي بعض التعقيدات والمعوقات الإجرائية والتشريعية.

وخلال النقاش، ثمن المتدخلون ما جاء بالملزمة ودعوا إلى تبنيها مؤكدين على ضرورة اتخاذ القرارات ومناهج العمل اللازمة لتحسين الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب وتقديموا بعدد من الملاحظات والمقترحات تتمثل في ما يلي:

- تعديل الهيكلة الإدارية للمجلس ببعث وحدة العمل الرقابي تتولى مهام المتابعة والتنسيق.
- ضرورة مدّ مكتب المجلس بتقارير دورية وملخصات الأعمال الرقابية بالمجلس وأعمال المتابعة قصد تفعيل الدور الرقابي وإعلام النواب بالعلاقات والتنسيق مع الحكومة ومع رئاسة الجمهورية.
- ضبط صلاحيات الهيكل الجديد الذي سيتم إحداثه،
- مزيد دفع الجانب الاتصالي والإعلامي للتعريف بالنشاط التشريعي والرقابي للمجلس،
- التعريف بنشاط اللجان الخاصة وضرورة تثمين التقارير التي تعدّها، وتخصيص جلسة عامة سنوية لمناقشة تقارير اللجان الخاصة
- ضرورة وضع سقف زمني لجلسات الأسئلة الشفاهية وتحديد مدة المداخلات مع الإبقاء على يوم السبت لمناقشتها،
- ضرورة إرساء آلية متابعة تنفيذ القوانين وضمن تناسقها مع إرادة المشرع: تنفيذ الميزانية، إصدار الأوامر الترتيبية ومراعاتها للسياق التشريعي الذي صدرت لتنفيذه،

- تعزيز دور المجلس في المشاركة مع المؤسسات أو الهيئات البرلمانية الاقليمية والدولية،
 - تعزيز مشاركة أعضاء اللجان بحسب اختصاص في التظاهرات التي تنظمها الوزارات على المستوى الخارجي ،
 - تعزيز مشاركة اللجان في الندوات المتعلقة بالإصلاحات القطاعية حتى يكون النائب على علم مسبق بها قبل عرضها في إطار تشريعات على أنظار المجلس،
- واعتبر السيد رئيس المجلس أن إحداث هذه الوحدة قادر على تعزيز الجانب الرقابي لعمل المجلس. وأوضح بأن هناك نقائص على مستوى متابعة الأسئلة الكتابية والشفاهية وتنفيذ الحكومة للقوانين التي يتم إصدارها. وبيّن بأن المجلس بصدد وضع مناهج وطرق عمل جديدة لتفعيل الدور الرقابي وهو يطورها تدريجيا في ظل عدم وجود تقاليد راسخة في المجال، مبينا أن دراسة ميزانية الدولة حسب الأهداف يتطلب مد مجلس نواب الشعب بالأهداف المرسومة بصفة مسبقة حتى يتسنى في ما بعد تقييم النتائج ومدى تجسيم التعهدات الواردة في الميزانية وضمن مشاريع القوانين المحالة.

2- مشروع روزنامة العمل التشريعي والرقابي للثلاثي الأول من سنة 2018 :

- تولى السيد الصحي عتيق، مساعد رئيس المجلس المكلف بشؤون التشريع، عرض مشروع روزنامة العمل التشريعي والرقابي بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2018 التي تم إعدادها تنفيذا لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 12 ديسمبر 2017 المتعلق بتفعيل الفصل 89 القاضي بضرورة التنسيق بين المكتب واللجان لضبط آجال النظر في المشاريع والمسائل المعروضة،
- وأوضح أنه تم تخصيص يوم الثلاثاء للجلسات العامة التشريعية ويوم السبت لمناقشة الأسئلة الشفاهية ويوم الأربعاء من الأسبوع الرابع من كل شهر لجلسة حوار قطاعية يحضرها الوزراء المعنيين ويقرّر مضمونها مكتب المجلس،
- وأشار إلى أن الروزنامة تم إعدادها وفقا لمقترحات السادة رؤساء اللجان التشريعية القارة ولم تتضمن مشاريع القوانين التي لم تتوصل الكتل النيابية إلى التوافق حولها إلى حد الآن.
- ولدى مناقشتهم لمشروع الروزنامة المعروضة، ثمن المتدخلون المجهود المبذول لضبط روزنامة تقديرية للعمل النيابي وأكدوا على أهمية البرمجة والتخطيط لضمان الرؤية والوضوح في العمل النيابي، وتقدموا ببعض التوصيات والمقترحات حولها تعلق خاصة بما يلي:
- ضرورة أن تبرز الروزنامة بوضوح أولويات المجلس في مجال إستكمال تركيز الهيئات الدستورية وسن التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع ،

- ضرورة إدراج كل المسائل التي تم فيها طلب استعجال النظر ومنها ما هو مرتبط بمطالب شعبية على غرار عضوية المحكمة الدستورية ومقترح القانون المتعلق بتجريم التطبيع،
 - التسريع بالمصادقة على قوانين تتماشى مع أوضاع البلاد وخاصة تلك المرتبطة بالانتخابات البلدية مثل مشروع القانون الجماعات المحلية ومشروع القانون المتعلق بسبر الآراء،
 - التسريع في النظر في مشاريع القوانين المرتبطة بالجانب الاقتصادي في ظل الوضع المالي الصعب الذي تمر به البلاد،
 - أهمية التنسيق بين أعمال الجلسات العامة وأعمال اللجان والنظر في إمكانية برمجة جلسات عامة مسائية كي يتسنى للجان عقد اجتماعاتها صباحا.
 - أهمية الالتزام بالروتزنامة المضبوطة واحترام مواعيد الجلسات العامة،
 - تخصيص الوقت الكافي للتوافقات قبل الجلسات العامة بما يمكن من الحسم في المسائل العالقة.
 - النظر في إمكانية إقرار أسبوع الجهات مرتين كل ثلاثية بحكم أن النواب الممثلين لولايات الجنوب لا يتسنى لهم حضور المجالس الجهوية والمحلية كزملائهم القاطنين في الولايات القريبة من العاصمة،
- وفي تعقيبه، ذكر السيد رئيس المجلس بمضمون الفصل 89 من النظام الداخلي الذي ينص على أن يضبط مكتب المجلس بالتشاور مع مكتب اللجنة أجلا للنظر في الأمور المحالة عليها. كما أشار إلى إمكانية النظر في تمكين اللجان من عقد جلساتها أثناء انعقاد الجلسة العامة. وأكد على أهمية الالتزام بروزنامة العمل التشريعي التي يتم ضبطها وذلك حسب الأولويات، مبديا ارتياحه إلى إمكانية أن يكون مشروع القانون المتعلق بالجماعات المحلية جاهزا في منتصف شهر فيفري 2018 إضافة إلى أهمية الانتهاء من تركيز الهيئات الدستورية خلال هذه الدورة علاوة على ضرورة إعطاء الأولوية لمشاريع القوانين المرتبطة بمقاومة الفساد.